خريطة الطريق: سياج الأمن الإسرائيلي

الدكتور عبد الستار قاسم

يكثر الحديث عن خريطة الطريق كمدخل لحل القضية الفلسطينية بعد أن استنفذت مبادرات سابقة نفسها ولم تقد إلى تهيئة الظروف المناسبة لمواصلة البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية. الولايات المتحدة والدول الأوروبية متحمسة لهذه الخريطة وكذلك السلطة الفلسطينية؛ أما إسرائيل فترى أنه من الضروري إدخال تعديلات عليها لكي تصبح قاعدة صالحة للتفاوض. وبسبب التركيز على الخريطة في وسائل الإعلام، أخذ يظن الكثيرون من عامة الناس الذين لا يطلعون أن فيها سحر قرار مجلس الأمن 242، وأن الأمور ستسير على ما يرام بمجرد تطبيقها.

جوهر الخريطة:

الخريطة في جوهرها عبارة عن العودة إلى 2000/9/28. أي إنهاء الانتفاضة والعودة بالأوضاع العامة في الضفة الغربية وغزة إلى ما قبل الانتفاضة وبعث الحياة من جديد في طاولة المفاوضات. أما جوهر الجوهر فهو إلزام الفلسطينيين بحراسة الأمن الإسرائيلي وعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤثر سلبا من قريب أو بعيد على أمن إسرائيل، والقيام بتلك المهام التي تعزز من أمن إسرائيل والإسرائيليين.

الخريطة عبارة عن ثلاث مراحل يؤدي تطبيق المرحلة الأولى إلى تطبيق المرحلة الثانية، وأنه لا يمكن القفز عن مرحلة لصالح التي تلي. اعتمادا على آخر نص معدل، تقول المرحلة الأولى أن على الفلسطينيين أن يبدأوا "بشكل فوري بتنفيذ وقف غير مشروط للعنف..." وتضيف: "تصدر القيادة الفلسطينية بيانا لا يقبل التأويل يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيس بسلام وأمن ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية وجميع أنواع العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. توقف كافة المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل." وفي المقابل "تصدر القيادة الإسرائيلية بيانا لا يقبل التأويل تؤكد فيه التزامها برؤية (الخط أدناه للكاتب) الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، كما عبر عن ذلك الرئيس بوش، وتدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في أي مكان. توقف كافة المؤسسات الإسرائيلية الرسمية التحريض ضد الفلسطينيين." من المهم ملاحظة تعبير تأكيد حق إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين وتعبير برؤية الدولتين. الرؤية عبارة عن كلمة غير واضحة وقد يتم تفسيرها على أنها أحلام أو أوهام.

تبدو النصوص هنا على درجة من التكافؤ لكنها في الحقيقة مضللة وذلك لأنها تعتبر العنف الصادر عن الفلسطينيين بذات مرتبة العنف الصادر عن الإسرائيليين، وبالتالي يعتبر القوة المحتلة بذلت مرتبة الشعب الواقع تحت الاحتلال. وهي لم تأت بالجديد لأن إسرائيل أكدت منذ عام 1967 أنها لن تمارس عنفا ضد الفلسطينيين ما لم يقوموا بأعمال عنف. أي أن إسرائيل ملتزمة بهذه النصوص منذ العام 1967 وليست بحاجة إلى مبادرات لتأكيد ذلك. السبب هو أن الالتزام الفلسطيني عبارة عن وقف للمقاومة أو عدم القيام بها، وهو ما يريده أي احتلال. بمعنى أن الخريطة تقدم هدية فلسطينية مجانية لإسرائيل.

لا تتوقف خريطة الطريق عند هذا النص العام وإنما تضيف بأن على الفلسطينيين القيام "بجهود ملموسة على الأرض لاعتقال وعرقلة وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان" وتتابع بأن على الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي سيعاد

ترتيبها وفق الرغبات الأمريكية أن تلاحق الإرهابيين وأن تقـوض قـدراتهم وبناهم التحتية الإرهابية. ثم تطلب الخريطة العودة إلى التنسيق الأمني كما كان عليه الأمر سابقا، وتقوم الدول العربية بقطع "التمويل العام والخاص وكافة أشكال الدعم الأخرى للجماعات التي تدعم الإرهاب وتشارك فيه." وبناء على التقدم في الخطوات الأمنية يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب السريع من المناطق التي كانت تنتشر فيها قوات فلسطينية.

تقدم الخريطة في هذه المرحلة نصا جيدا بالنسبة للفلسطينيين وهو الذي يطلب من الحكومة الإسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار/مارس 2001، وتجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية وفق تقرير ميتشيل وبما في ذلك النشاطات المتعلقة بالتمدد الخاص بالتمدد السكاني للمستوطنات.

الإصلاح:

تتحدث المرحلة الأولى عن إصلاح المؤسسات الفلسطينية مع التدخل فيما يجب أن يقوم به الفلسطينيون فيما يخص شؤونهم الداخلية. لا شك أن الإصلاح مطلوب فلسطينيا، لكنه ليس بالتحديد ذات الإصلاح الذي يريده الأمريكيون. يريد الأمريكيون إصلاحا يخدم مصالحهم بينما يريد الفلسطينيون إصلاحا يخدم تطلعاتهم ونحو استعادة حقوقهم. والدليل على ذلك هو أن الأمريكيين يطلبون في الخريطة تعيين رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات واسعة، مع الطلب بنصوص دستورية متوافقة. لماذا تحتاج فلسطين رئيسا ورئيس وزراء في الوقت الذي يجب فيه تخفيض النفقات وترشيدها؟ المصلحة ليست فلسطينية بقدر ما أن أمريكا وإسرائيل تريدان رئيسا للوزراء يتمتع بدم جديد نحو ملاحقة المقاومين الفلسطينيين وإنهاء المقاومة.

تطلب الخريطة من الفلسطينيين وضع دستور مبني على الأسس الديمقراطية وينص على إقامة رئاسة وزراء. ثم تطلب تعيين لجنة انتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لكن هناك عبارة غريبة بحاجة إلى توقف ونظر تنص: "... وفي سياق نقاش حر وشفافية في انتقاء المرشحين وعلى أساس الحرية ...." من ينتقي المرشحين؟ هل سيكون هناك تدخل في تحديد من يحق له الترشيح؟ الأمر ليس واضحا وبحاجة إلى تريث قبل الحكم.

المرحلة الثانية:

إذا تم الالتزام بما هو وارد في المرحلة الأولى فإن الطريق تصبح ممهدة للمرحلة الثانية والتي تقول الخريطة عنها أنها مرحلة إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة وسمات سيادية بناء على الدستور الجديد كخطوة نحو الحل الدائم. أشارت المرحلة الأولى إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن المرحلة الثانية تراجعت فورا لتصفها بالدولة ذات الحدود المؤقتة وصاحبة السمات السيادية. هناك تراجع كبير في ذات الوثيقة لصالح عبارات غير واضحة وتحمل العديد من التفسيرات. ما هي الدولة ذات الحدود المؤقتة وما هو معنى السمات السيادية؟ هناك فرق شاسع بين الدولة ذات السيادة وبين تلك ذات السمات السيادية. وتشترط هذه المرحلة أن مثل هذه الدولة لن تتحقق إلا بعد أن يثبت الفلسطينيون أنهم يقاومون الإرهاب بقوة وعزيمة، وأنهم يقيمون نظاما يحترم المبادئ الديمقراطية. والسؤال هنا هو حول مصير هذه الدولة إذا اختار الفلسطينيون عبر انتخابات حرة ونزيهة قيادة تؤمن بالمقاومة أو ترفض ملاحقة المقاومين الفلسطينيين. أعتقد أن في ذهن الأمريكيين والإسرائيليين توجيه الناخب الفلسطيني نحو نتيجة يريدونها، أي نحو ديمقراطية مفصلة حسب مقاساتهم هم وليس حسب مقاسات الشعب الفلسطيني.

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي للتأكد من الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المرحلة الأولى. ومن شأن هذا المؤتمر أن يتأكد من أن الدول العربية تعيد علاقاتها مع إسرائيل ومن أن

الفلسطينيين يفون بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، وأيضا إشراك لبنان وسوريا في مؤتمر دولي يعقد بهدف التسوية الدائمة.

المرحلة الثالثة:

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي آخر والمتوقع أن يكون في 2004-2005 ومن شأنه أن يضع اتفاقا نهائيا يرسم الوضع الدائم وذلك بعد التأكد من استمرار الالتزام بما سبق. تقوم دولتان على أرض فلسطين وتقبل الدول العربية بعلاقات عادية مع إسرائيل مع الالتزام بالأمن والسلام لجميع دول المنطقة.

الخلاصة

لا تختلف هذه الخطة جذريا عن تقرير ميتشيل أو مبادرة تينيت أو الاتفاقيات التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل. هناك حديث عن دولة فلسطينية لكنه غير واضح وغموضه متعمد. لم يظهر علينا ديبلوماسي غربي أو إسرائيلي حتى الآن ليعرف الدولة التي يتحدثون عنها. حتى الآن نحن نعرف أنهم يريدون دولة ليس على كل الأرض المحتلة/67، وبلا جيش أو حدود مفتوحة مع الجيران، وملتزمة بالأمن الإسرائيلي ومقاومة المقاومة الفلسطينية.

تدور مختلف المبادرات الأمريكية حول الاهتمامات الإسرائيلية والمنحصرة في مقاومة الإرهاب وفي تطبيع العلاقات مع الدول العربية. أما بالنسبة للفلسطينيين فتبقى العبارات غامضة لكنها تفتح الباب أمامهم لإعطائها التفسير الذي يتمنون أن يكون. وقد كان هذا واضحا في إجابة مسؤول فلسطيني حول سؤال متعلق بالخريطة إذ قال أنها تدعو إلى سحب الجيش الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. لقد تجاوز ذلك المسؤول كل الأعباء الأمنية الملقاة على عاتقه وقفز إلى ما يتمنى أن يكون. هذا فضلا عن أن المبادرات تستخدم الفلسطينيين ليكونوا جسرا لإسرائيل نحو الوطن العربي.

هموم الناس

نحن بحاجة ماسة لمعالجة هموم الناس من عمال وتجار ومزارعين والذين أصابهم ضرر كبير نتيجة الظروف السائدة. يقول الذين يوافقون الآن على تطبيق الخريطة أنهم يفعلون ذلك من أجل التخفيف من هموم الناس اليومية. لكن هؤلاء هم الذين اعتدوا على أموال الناس وحققوا الثراء الفاحش والسريع على حساب الناس، وهم الآن يستعملون هموم الناس من أجل تحسين صورة المبادرات الأمريكية. ما نحن بحاجة إليه هو ليس خريطة الطريق وإنما طريق التكافل الذي يضع برامج اقتصادية تراعي حسن التوزيع وتحاسب الفاسدين حتى لا يكون من بيننا من تقتله التخمه ومن يقتله الجوع. من الأجدر بنا أن نفكر معا فيما يجب أن نفعل بدل الانسياق وراء أوامر الأجانب الذين لا يكنون للأمة إلا كل عداء.